الدكتورة: نعيمة سعدية
جامعة محمد خيضر –بسكرة–

الربـــط حروفـــه ومعانيـــها في الأبنية اللغوية

–من منظور اللسانيات الحديثة–

الملخص 01:

اللغة نظام يخضع لعلاقات نحوية ودلالية وسياقية، ممثل في عدة أبنية لغوية؛ لعل أهمها على الإطلاق، الجملة، التي دأبت جل الدراسات النحوية واللغوية على دراستها و التفصيل في قضاياها وإشكالاتها.

ولعل أهم قضية تحكمت في الجملة كبناء لغوي أنموذجي، هي الربط، الذي يتحقق بآليات عديدة أهمها " حروف العطف"، التي تحاول هذه الدراسة تقصي حقيقتها، وحقيقة الربط بها في الأبنية اللغوية.

Le résumé :

La langue c'est un système de relations grammaticales et significatives et contextuelles, représenté diverses structures langagières dont la plus importante est sans doute la phrase Qui a fait l'objet de multiples études grammaticales et langagiéres.

La phrase est une petite unité qui peut donner un message complet au récepteur. La leçon de grammaire se base dans toute sa recherche sur la phrase et sa structure.

La base qui donne un vrai sens à la structure de la phrase c'est la conjonction.

Cette Conjonction est liée essentiellement aux lettres qu'on appelle les lettres de conjonction.

Cette étude devient un essai de recherche sur la relation des lettres conjonction dans les structures linguistiques.

توطئة: للجملة إشكاليات وقضايا ومظاهر وآليات خصبة ومرنة، انفتحت بها على آفاق اللسانيات الحديثة بكل فروعها ومختلف مناهجها، ولعل أهم قضية تحكمت في الجملة كبناء لغوي أنموذجي، هي الترابط والربط؛ لذلك يعتبرها جون كوين(John Cohen) "ملفوظا تتصل عناصره بمحمول أو أكثر بينهما ترابط"[1]، ويشير كوهين بهذا التعريف، إلى الاستقلالية الدلالية للبناء الجملي؛ فالجملة اعتبرت ولا زالت إلى وقت لاحق "وحدة تركيبية تؤدي معنى دلاليا واحدا، وقضية استقلالها فكرة نسبية، تحكمها علاقات الارتباط والربط والانفصال في السياق"[2].

وقد اعتمدت جلُّ مفاهيم الجملة عنصر الربط بشتى صوره، والتي نختار منها في هذه الدراسة، الربط بالحروف لما تملك من معاني تطعِّم بها الجملة؛ فما هي حروف الربط؟ وكيف تعامل معها الدرس اللساني المعاصر؟

1-في مفهوم الربط:

إنّ الربط "قرينة لفظية على اتصال أحد المترابطين بالآخر"[3]؛ إنها علاقة تقوم بين سابق ولاحق في السياق اللغوي بواسطة إحدى وسائل الربط، التي تتحكم بهذه العلاقة، وهي ظاهرة في التراكيب اللغوية، تساهم في إدراك علاقات مفردات الجملة، وعلاقات الجمل بعضها ببعض؛ يقول الزمخشري: "العطف على ضربين: عطف مفرد وعطف جملة• على جملة"[4]، والرابط بينهما قد يكون بروابط لفظية كالواو، كما قد يكون دون رابط إذا كان بين الجملتين أو الجمل ما يطلق عليه "كمال الاتصال أو شبه كمال الاتصال"[5].

ومن أهم الوسائل التي تتحقق بها قرينة الربط، وسيلة الحرف؛ أي ما يسمى الربط بالأداة أو"حروف الربط"، وهي قسم من أقسام الكلمة، تتميز بذلك عن "أحرف البناء" أو"الحروف الهجائية" التي تبنى منها صيغة الكلمة؛ وهي كذلك لأن الكلمة إما أن تدل على ذات، وإما أن تدل على معنى مجرد

(أي حدث)، وإما أن تربط بين الذات والمعنى المجرد منها؛ فالاسم يدل على الذات والفعل يدل على المعنى المجرد منها والحرف هو الرابط، ولا يدل على أي من الدلالتين ويبقى عنصرا محققا لوظيفة الربط بين عناصر الجملة.

يقول الزمخشري:" الحرف ما دل على معنى في غيره، ومن لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه إلا في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف فجرى مجرى النائب نحو قولهم: نعم و بلى، وأي وإنه و يا وقد في قوله وكأن قد"[6]؛ ويزيد في ذلك تفصيلا وشرحا على هذا القول، عباس حسن في نحوه الوافي: "الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها، وإنما تدل على معنى في غيرها–بعد وضعها في جملة–دلالة خالية من الزمن"[7].

وحديثنا في هذا المقام –عن الحروف الملازمة للحرفية– أي الحروف كأدوات أو قرائن داخلة على الجمل لتحقق الربط والسبك المبتغى؛ لأن من الأدوات♦ ما يدخل على الجملة فيكون مسلطا على علاقة الإسناد بين طرفيها أو بين الجملة وجوابها، ومنها ما يدخل على المفردات؛ فيربط المفرد الذي في حيزه بعنصر آخر من عناصر الجملة، والمعروف أن الأدوات ذوات معان فما كان منها داخلا على الجملة، فقد يلخص الأسلوب النحوي للجملة كالنفي أو الشرط أو الاستفهام..الخ؛ لأنه من المنطقي أن يتعلق الحرف بمجموع الجملة، وعليه فالمعنى الوظيفي الذي يؤديه الحرف أو تؤديه الأداة المعنية ينسحب على مجموع عناصر الجملة، باعتبار أن العلاقة بين أجزاء الجملة تلخصها هذه الأداة المتصدرة للجملة. كما تقوم هذه الأداة بوظيفة الربط في الجملة التي تدخل عليها وبين الجمل الكائنة فيها، لأنها بشتى أنواعها تدل على معنى وظيفي هو معنى الربط السياقي[8]؛ لأن الحرف بذلك يحقق أهم تعليق للجملة والجمل، الأمر الذي يؤكده تمام حسان:"التعليق بالأداة أشهر أنواع التعليق في اللغة العربية الفصحى، فإذا استثنينا جملتي الإثبات

والأمر بالصيغة، وكذلك بعض جمل الإفصاح فإننا سنجد كل جملة في اللغة الفصحى على الإطلاق تشكل في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة"[9].

وقد اتخذت ظاهرة تسمية الحرف وتقسيمه في النحو العربي أبعادا كثيرة؛ فاتجاه يرى أنها نوعان: حروف معاني وحروف زائدة، واتجاه آخر يراها حروف عاملة وحروف مهملة، أو العامل والعاطل، والحروف البسيطة، والحروف المركبة. وهناك من يفصل بين الحروف والأدوات وهلم جر[10].

2- حروف الربط♦♦ ومعانيها:

وهي حروف رابطة، تدخل على الجملة أو عدد من الجمل؛ فتساهم في إفادة معنى جديد فيها، إنها حروف عاملة ومضيفة لمعان في الجملة والسلسلة الجملية؛ كما أنها تحمل عبء الأسلوب النحوي للجملة والسلسلة الجملية[11]؛ إنها حروف تربط بين متعاطفين سواء مفردات أو جمل؛ وهي إحدى وسائل الربط بينهما، وهي بإحصاء الزمخشري، عشرة أحرف:الواو–الفاء–ثم–حتى، وأربعتها على جمع المعطوف والمعطوف عليه في حكم، وكذلك: أو–إما– أم وثلاثتها لتعلق الحكم بأحد المذكورين. وكذلك: لا– بل– لكن، وهي أخوات في أن المعطوف بها مخالف للمعطوف عليه، فلا تنفي ما وجب الأول.

وتسمى هذه الظاهرة "العطف بالحرف" أو "عطف النسق♦♦♦–بفتح السين وسكونها– بمعنى واليت أجزاءه، وربطت بعضها ببعض ربطا يجعل المتأخر متصلا بالمتقدم"[12]؛ لكونه مع متبوعه على نسق واحد؛ وحروف العطف تدخل على الجملة أو الجمل، تربط كل ما يقع في حيزها من عناصر على تعددها. والتساؤل هنا: ما هي المعاني التي تتلون بها حروف العطف؟ ويوردها الزمخشري كما يلي:

1–الواو: تكون للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم وإعراب جمعا مطلقا: فلا تفيد ترتيبا ولا تعقيبا، نحو جاء علي و زيد.

2-الفاء: تكون للترتيب والتعقيب: جاء علي فسعيد.

3-ثم: تكون للترتيب والتراخي: نحو: جاء علي ثم سعيد

4-حتى: العطف بها قليل، وشرط العطف بها أن يكون المعطوف اسما ظاهرا، وأن يكون جزءا من المعطوف عليه أو كالجزء منه، وأن يكون أشرف من المعطوف عليه أو أخس منه، وأن يكون مفردا لا جملة.

5-أو: إن وقعت بعد الطلب، فهي إما للتغيير أو للإباحة، والفرق بين المعنيين؛ أن الإباحة يجوز فيها الجمع بين الشيئين أما التخيير فلا.

6-أم: وهي على نوعين متصلة ومنقطعة؛ فالمتصلة هي التي يكون ما بعدها متصلا بما قبلها، ومشاركا له في الحكم، وهي التي تقع بعد همزة الاستفهام أو همزة التسوية، ومثالها قوله تعالى: "سواء عليهم ٲأنذرتهم أم لم تنذرهم"[13]. وأم المنقطعة : هي التي تكون لقطع الكلام الأول، واستئناف ما بعده، ومعناه الإضراب، ويمكن لها الخروج إلى معاني كالاستفهام الإنكاري والإنكار.

7-بل: تكون للإضراب والعدول عن شيء إلى آخر، إن وقعت بعد كلام مثبت، خبرا كان أو أمرا ، وللاستدراك بمنزلة "لكن" إن وقعت بعد نفي أو نهي، ولا يعطف بها إلا بشرط أن يكون معطوفها مفردا غير جملة، ما أكده النحو الوظيفي. وهي إن وقعت بعد الإيجاب أو الأمر، كان معناها سلب الحكم عما قبلها، حتى كأنه مسكوت عنه، وجعله لما بعدها، نحو "قام سليم، بل خالد"، وقد تزاد قبلها "لا" بعد إثبات أو نفي[14].

8-لكن: تكون للاستدراك، بشرط أن يكون معطوفها مفردا، أي غير جملة، وأن تكون مسبوقة بنفي أو نهي، وأن لا تقترن بالواو، وإن وقعت بعد جملة، أو وقعت هي بعد الواو، فهي حرف ابتداء، إذ عملوا على تغير دلا لتها، هذا ما سنجده مختلف في الدراسات اللسانية النصية.وهي بعد النفي والنهي مثل "بل" معناها إثبات النفي أو النهي لما قبلها وجعل ضده لما بعدها .

9-لا: تفيد مع النفي العطف، وهي إثبات الحكم لما قبلها ونفيه عما بعد، وشرط معطوفها وأن يكون مفردا، وأن يكون بعد الإيجاب أو الأمر.

10إمَّا: تقع في الخبر والأمر والاستفهام، مثلها مثل"أو"، نحو: جاءني إما زيد وإما عمرو، وهي للشك في الخبر مع "أو" وإنهما للتغيير والإباحة في الأمر، والفرق بينها وبين "أو" أن مع "أو" يمضي أول الكلام على اليقين ثم يعترضه الشك، ومع "إما" الكلام من أوله مبني على الشك. وهناك من أسقطها من حروف العطف مثل: أبو علي الفارسي[15]، وحروف العطف بهذه المعاني أخذت على عاتقها دور تحقيق الربط بين العناصر اللغوية في الجمل، أو بين سلسلة من الجمل، و لقد تنوعت دلالاتها في ظل اللسانيات الحديثة: الوظيفية، اللسانيات النصية وتحليل الخطاب والتداولية.

3. حروف الربط ودلالاتها في اللسانيات الحديثة:

أ. **في النحو الوظيفي:** انطلق النحو الوظيفي من سؤالين، قام بطرحهما البحاثة "أحمد المتوكل "توجب البحث عن إجابة لهما بشأن الربط:

- ما هي المكونات التي يمكن أن يعطف بينهما في اللغة موضوع الوصف؟
- وما هي القيود الدلالية والتركيبية والتداولية، التي يخضع لها العطف بين المكونات الممكن العطف بينهما، وما هو التمثيل الأكفأ لهذه القيود داخل النحو؟؛ ويحاول الباحث أحمد المتوكل الإجابة؛ إذ يرى أن المعطيات والأوصاف المقترحة في الفكر اللغوي العربي القديم (نحوه وبلاغته) لظاهرة العطف أن العطوف الممكنة في اللغة هي العطوف الآتية[16]:

1)العطف بين الحدود(coordination Term) نحو شرب زيد شايا ولبنا

2). العطف بين عناصر الحد الواحد: مثل : قابلت أبا وعم زيد

3). العطف بين المحمولات(Predicotes coordination): نحو: الزمخشري لغوي ومفسر.

4). العطف بين الحمول(العطف بين المسند):نحو: دخل زيد وخرج عمر.

5). العطف بين الجمل:(Coordination of sentences)نحو: زيد ألف كتابا وعمرو حرر مقالا. وهذه الأنماط الخمسة من العطوف الممكنة في اللغة العربية تخضع لقيود دلالية وتركيبية وتداولية (المقام والمحادثة) فصل البلاغيون الحديث فيها في إطار معالجتهم قضية الوصل والفصل، وتشتغل هذه الأنماط على ثلاث محاور[17]:

أولها: قاعدة العطف؛ إذ تشتق الجمل العطفية عن طريق توسيع عنصر من عناصر بنية ما بمتوالية من العناصر من نفس النمط؛ لأن العطف بذلك علاقة توسيع في الفقرة أو سلسلة الجمل، يسمح للجملة بأن تكون علاقة جديدة: جملة أو عبارة أو مفردة، بحيث يلتفت إلى ارتباطه بالعناصر السابقة، وهو في الوقت نفسه وسيلة من وسائل الفقرة في الاقتصاد[18]، وتطبق هذه القاعدة على محلات الحدود؛ حيث يوسع محل هذه المحلات إلى محلين (أو أكثر) حاملين لنفس الوظيفة الدلالية ("منفذ أو"مستقبل")

ثانيها: أنماط العطف: وهي ثلاثة:- عطف الحدود / والعطف داخل الحدود/ وعطف المحمولات.

ثالثها: القيود الضابطة لقاعدة العطف، وهي:

1-القيود الدلالية: من هذه القيود أن الحدين المتعاطفين يجب أن يكونا حاملين لنفس الوظيفة الدلالية، نحو : قابل زيد عمرا في المقهى وفي الشارع؛ لأن العطف من جهة شكله وبنائه ما هو إلا حرف يرمز بالاتفاق إلى أن الناص أراد العطف، أي أنه أراد أن يلفت المتلقي إلى اشتراك التركيب الحالي مع سابقه في الحكم[19].

2-القيود التركيبية: ويجب أن يكون الحدان المتعاطفين حاملين لا لنفس الوظيفة الدلالية فحسب، بل كذلك لنفس الوظيفة التركيبية (نفس الشكل

والبناء) والوظائف التركيبية وظيفتان: فاعل (Subject) ومفعول (Object) وهو ما اشترط في النحو العربي القديم.

3-القيود التداولية: يجب أن يتناظر الحدان المتعاطفان(أو الحدود المتعاطفة) من حيث الوظيفة التداولية(بؤرة محور..) كذلك مثل:جاء من وزيد؟؛حيث عطف مكون محور"زيد"على مكون بؤرة "من.

ويمثل الرمز (و) العاطف المجرد الذي يتحقق في مستوى البنية المكونة للجملة في شكل أداة عطف كالواو والفاء و "ثم" ...إلخ. وتحدد هذه الوظائف شروط مقامية، وتنقسم الوظائف التداولية إلى قسمين:

أ- وظائف خارجية(وظيفة المبتدأ -وظيفة الذيل – وظيفة المنادى).

ب-وظائف داخلية (البؤرة والمحور)[20]، والبؤرة بؤرتان (جديدة ومقابلة).

إن حروف العطف على تنوعها هي أدوات يتم استعمالها حسب "توزيع تكاملي"، يتحكم فيها التركيب والدلالة، مع خضوع الجمل التي دخلت إليها إلى قيد تناظر الوظائف التداولية؛ وقد استفاد نظام العطف في هذه القيود من الشروط الموضوعة لمعاني حروف العطف وغيرها، في الدرس النحوي العربي القديم، على سبيل المثال: الحرف "بل" إذا وقع بعد النفي أو النهي – كقوتين إنجازيتين- كان معناه إثبات النفي والنهي لما قبلها، وجعل ضده لما بعدها، نحو: ما قام سعيد بل خليل، فإن تلاها جملة لم تكن للعطف بل ستكون حرف ابتداء مفيد للإضراب ألإبطالي أو الإضراب الانتقالي، أي العدول عن موضوع إلى موضوع، مع إبطال حكم الموضوع الأول في الأول(الابطال) كقوله تعالى: "وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون"[21]. وإضراب انتقالي، أي الانتقال من موضوع إلى آخر، بدون إبطال الحكم الأول، في مثل قوله: "قد أفلح من تزكى، وذكر اسم ربه فصلى، بل تؤثرون الحياة الدنيا"[22]، وفي كلتا الحالتين هو ما يسمى في النحو

الوظيفي- عند بعض الدارسين- بعطف فصلي (Disjunctive coordination)، يعبر عن النوع الأول، والذي يتحقق بالأدوات: (أو – بل – لكن – أم) والذي يرمز له بـــ ∨ (فصلا).

أما العطف المقابل الثاني، فهو الوصلي (Conjunctive Coordination)، ويتحقق بالأدوات: الواو –الفاء – ثم – حتى، ويرمز له ب ∧ (فصلا)، وذلك بالخضوع إلى قيد التناظر:

$$\alpha \leftarrow \alpha_1 \text{ و } \alpha_2 \text{ ..... و } \alpha_{\text{ن}} \quad (\text{ن} \geq 2)$$

و = $\left\{ \begin{matrix} \wedge \\ \vee \end{matrix} \right\}$ $\Leftarrow$ الواو هنا هي العاطف المجرد.

ب. **حروف الربط ولسانيات النص:** من منطلق أن النص ممثل شرعي للسانيات؛ باعتباره"مجموع الاختيارات المرتبة للكلمات ضمن مخطط النص ..مما يعني ما يتم تجميعه من عناصر مختلفة بطريقة منتظمة وغير متشابهة؛ بحيث تصهر وتحول إلى منتظم"[23]، تحكمه معايير سبعة رئيسة، أبرزها الاتساق: Cohésion) والذي يعني الترابط الرصفي/الشكلي للنص، ويتحقق بإجراءات تبدو بها العناصر السطحية على صورة وقائع يؤدي السابق منها إلى اللاحق ما يمكننا–في نهاية الأمر–من استعادة هذا الترابط[24].

ويعتبر الربط (jonction)، أحد هذه الإجراءات أو وسيلة من الوسائل التي يتحقق بها الاتساق، أو علاقة اتساقية أساسية في النص؛ يقول دي بوجراند (Debeaugrande):"يشير الربط إلى العلاقات التي بين المساحات أو بين الأشياء التي في هذه المساحات"[25]، ليشير إلى إمكان اجتماع العناصر والصور وتعلق بعضها ببعض في عالم النص، والربط عنده أربعة أقسام"[26]:

1. ربط مطلق الجمع(Conjonction): ويربط بين شيئين أو صورتين أو أكثر من صور المعلومات بالجمع بينهما؛ إذ تكونان متحدتين من حيث البنية أو متشابهتين؛ أي لهما نفس المكانة في عالم النص.

2. ربط التخيير (Disjonction): ما يسمى في النحو الوظيفي الربط الفصلي (أو الفصل) وما أشرنا إليه في موضع سابق، وهذا النوع يربط بين صورتين أو أكثر من صور المعلومات على سبيل الاختيار؛ إذ تكونان متحدتين من حيث البيئة أو متشابهتين، وإذا كانت المحتويات جميعا على مطلق الجمع صادقة في عالم النص، أي شيئين لهما مكانتان بديلتان، ويرى دي بوقراند أن هذا النوع من الروابط صعبة في الممارسة؛ لأن في طرح البدائل تهديد للترابط، وإذا أراد منشئ النص الاحتفاظ بتكامل عالم النص، فعليه أن يختار البديل المناسب ويستعمله مع طراح البدائل الأخرى. وهذه صعوبة تنبه لها الجاحظ، في قوله:"البلاغة معرفة الفصل من الوصل"[27].

3-ربط الاستدراك (Contra jonction) أو وصل النقيضين، ويربط بين شيئين لهما نفس المكانة ولكنهما يبدوان متدافعين أو غير متسقين في عالم النص، أي ربط بين صورتين من صور المعلومات بينهما علاقة تعارض، كأن يكون سببا ونتيجة غير متوقعة[28]؛ إذ أن تجمع الصورتين غير متوقع في التنشيط الموسع، وقد يكون كل من الصورتين صادقة بالنسبة لعالم النص، ولكن تعلق كل منهما بالآخر غير واضح، وفي ضوء التعارض الحاصل، فهو أضعف من التخيير؛ إذ يسير الاستدراك هنا عملية انتقال بين المعلومات المتعارضة، وهكذا يدعم الثبات والاتساق في عالم النص.

4-ربط التفريع(subordination): أو الإتباع ويشير هذا النوع من الربط إلى أن العلاقة بين صورتين من صور المعلومات في علاقة تدرج، أي أن تحقق أحداهما يتوقف على حدوث الأخرى (يربط بين صورتين تعتمد

مكانة أحدهما على مكانة الآخر)[29]، فيمكن النظر إلى الروابط التفريعية على أنها عرى (Tags) لعلاقات مفهومية؛ ويمكن أن يستغنى عنها.

وهذه العلاقات الترابطية بين صور المعلومات يمكن في الغالب أن تقع دون التصريح بوسيلة الربط؛ ذلك بأن للناس طرقا تنبؤية لتنظيم المعلومات، وإزاء هذا الأمر يقترح دي بوقراند أن يستعمل مصطلح الربط حيث تكون هناك روابط (حروف ربط) ملفوظة، وهذا مع إدراج بعض الحالات، التي يزداد التأثير فيها بعد استعمال رابطة مطلق الجمع (and)، ويتحقق الربط كظاهرة علائقية بارزة، تساهم في تيسير عملية الانتقال بين المعلومات بكل أنواعها في عالم النص، لأن أداة مطلق الجمع تشير إلى مجرد جمع الأحداث في نسق زمني وسببي، ولأن هذه العلاقات يمكن استخراجها من المحتوى، فأداة الربط لمطلق الجمع "and "–على سبيل المثال– ويمكن الاستغناء عنها، لتفسح المجال للعلاقات التفريعية، إلى أن تتخذ موضعها في الجمل اللاحقة[30].

ويقترح الباحثان هاليداي (Halliday) ورقية حسن (R.Hassan) تقسيما لأدوات الربط، يقترب من سابقه، ولكن بأسماء ومصطلحات مختلفة[31]:

1–الربط الإضافي: ويتحقق بـــ"و" و"أو" وتندرج ضمنه علاقات أخرى:

أ–التماثل الدلالي المتحقق في الربط بين الجمل بواسطة تعبير:بالمثل...

ب–وعلاقة الشرح، وتتم بتعابير مثل: أعنى–أي... إلخ

ج– علاقة التمثيل المتجسدة في تعابير لغوية مثل: مثلا– نحو– ..إلخ

2– الربط العكسي: والذي يعنى " على عكس ما هو متوقع"، و يتم بـــواسطة أدوات: But -Yet-However- –Never–...والأداة التي تعبرعن هذا الربط أكثر في الإنجليزية عندهما هي: Yet- وفي العربية المقابل لهذه الأدوات هي: على العكس، عكس، لكن، أبدا، مطلقا، اطلاقا...

3- الوصل السببي: الذي يمكننا من إدراك العلاقة المنطقية بين الجملتين أو أكثر، و يتم التعبير عنه بعناصر مثل:...Therefore-Hence-Thus ، وفي العربية: (إذن، فـ، بسبب، لأن.. إلخ) وتندرج ضمنه علاقات خاصة كالنتيجة والسبب، والشرط،، والقسم... وهي علاقات منطقية.

4-الوصل الزمني: الذي يعتبر علاقة بين أطروحتي جملتين متتابعتين زمنيا، وأبسط تعبير عنها: Then ، ويتم في العربية بالمقابل: إذن، لذلك، بعد..إلخ، وكلمات وعبارات أخرى تبدأ بها الجمل أو الفقرات، وتدل على وجود علاقة معينة بين الجمل التي تتقدمها هذه العبارات والجمل السابقة لها[32].

وهذه العناصر على تعددها إلا أنها تجتمع في وظيفة واحدة، وهي الربط بين المتواليات المشكلة للنص، لما تملك من معاني مختلفة يحددها السياق النصي؛ فعلى قدر تنوعها في إحداث علاقة بين المعلومات السابقة والمعلومات المغايرة للسابقة أو المعلومات اللاحقة..إلخ، فهي كذلك تعمل على تقوية الأسباب بين هذه المعلومات، أي بين هذه الجمل وجعلها متوالية متماسكة، خضعت لإمكانيات اجتماع الصور والعناصر النصية بشكل يتعلق بعضها ببعض في فضاء نصي، يترابط اللاحق فيه مع السابق بشكل منظم[33].

ويسمي محمد مفتاح هذا النوع من الربط، المتحقق بحروف المعاني، وبعض الأدوات الرابطة، بالتنضيد: "ربط كلمة إلى كلمة وجملة إلى جملة وكلمة إلى جملة وجملة إلى كلمة، من أجل حدوث الانتقال من معنى إلى معنى؛ باعتبارها أدوات تربط بين أجزاء الكلام على اختلاف مستوياته وموضوعاته بطريقة منتظمة، خاضعة للمقولات المعنوية والنحوية؛ لأنها حروف عاملة على تعلق كلام بكلام والتي تشد كلاما إلى كلام[34].

ج-حروف الربط من منظور تداولي:

والربط من القضايا التي شغلت علماء تحليل الخطاب في الدرس اللغوي المعاصر؛ إذ يرى محللو الخطاب أن الجمل تكون نحوية أو غير نحوية تبعا لإتباعها أو عدم إتباعها لقواعد علم التركيب، والخطاب من ثمة يمكن أن يكون منسجما أو غير منسجم تبعا لتقيد أو عدم تقييده بقواعد الخطاب[35]؛ لأن موقف محللي الخطاب في ذلك يستند على التماثل بين تحليل الخطاب وعلم التركيب؛ لبحث القضايا العاملة على انسجام الخطاب، بل خطابيته:

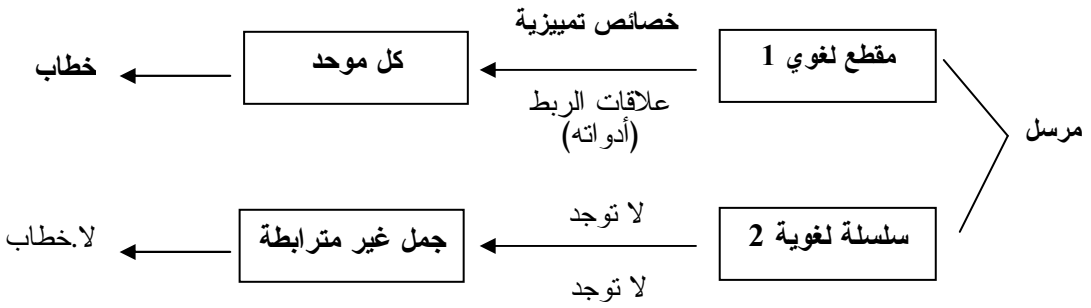

والرابط (Connecter) هو كل لفظ يمكن من ربط قضيتين(أو جملتين) أو أكثر لتكوين قضايا وجمل مركبة، وعلى هذا المفهوم للرابط، قسمت الروابط في الدرس التداولي تقسيمات جديدة ومختلفة بين المنطقية وغير المنطقية. وهذه الروابط يسميها آن روبول (A. Reboul) وجاك موشلار(J. Moshler) "روابط تداولية"، تمثل المحتوى الإجرائي للخطاب وتنتمي هذه الروابط إلى أقسام:

أ). حروف العطف: لكن، و، أو، إذن؛ بل.

ب).أدوات الاستئناف من قبيل: رغم أن، حتى إنّ، بغية، من أجل، بما أن.

ج).ظروف وأحوال من قبيل: مع، بالضبط، فضلا عن ذلك، أخيرا،..الخ.

د) بعض التعبيرات الظرفية أو الحالية،من قبيل:عموما،في النهاية،نظرا لـــ[36]

ولقد أدت أعمال محللو الخطاب والتداولية–وعلى رأسهم أوزوالد ديكرو– إلى شيوع الروابط التداولية أو الخطابية في علم الدلالة والتداولية ، بل في اللسانيات عموما؛ باعتبارها روابط ذات محتوى مفهومي، يحتاج التحليل النحوي واللغوي والتداولي إلى معرفته وتفسيره بما يخدم عالم السلسلة الكلامية المحققة وسياقها، لتتحقق ممارسة التحليل. كما كان على المتكلم أن يعرف متى يمكنه أو يتعين عليه استعمال "و" عوضا عن "أو"، أو "لكن"..إلخ؛ لأن هذا المحتوى بطبيعة الحال يوافق محتوى إجرائيا والتعليمات، الأمر الذي يعمل على تحقيق العلاقات المنطقية المعبر عنها بأشكال من الربط والإرداف والتفريغ أو الإتباع بالأداة، والتي تعمل على ربط السلسلة النصية ربطا رصفيا إردافيا، لتكون البنية النصية بنية شاملة ومتماسكة.

وقد عمل الدرس التداولي على إخضاع حروف المعاني جميعها، وخاصة حروف الربط إلى عدسة المحتويات الإجرائية–ما أشار إليه النحاة دون دراسة أو تصنيف أو تحليل أو إجراء، بالشكل العلمي المنطقي الحالي بين الكائن والممكن؛ فمثلا الدارس اللساني جون مارك لوشر(j.m.Luscher)، يقترح بطريقة طريفة ونسقية تداولية أوصافا إجرائية للروابط في اللغة الفرنسية، على رأسها "واو" ، الذي خصه بتسع مقامات[37]:

1–ال"و": تجمع بين كلمات أو مجموعات من الكلمات في الجملة.

2–ال "و" : تنشئ علاقة غير محددة بين قضايا مترابطة.

3–ال"واو": تربط بين قضايا تصف أحداثا تقع بصفة متزامنة.

4–"واو":تتصدر قضية تصف حدثا واقعا زمنيا بعد حدث تصفه قضية أولى.

5–ال "و" تتصدر النتيجة التي تلي التعبير عن السبب.

6–ال "و" لا تتصدر جملة وإنما قولا وعملا لغويا.

7–ال "و"تتصدر محتوى يستلزمه التلفظ بالقضية الأولى(محتوى يفيد النداء).

8-ال"و" تتصدر محتوى متناقضا على ما يقتضيه التلفظ بالقضية الأولى، مثلا: لهم آذان ولا يسمعون".

9-ال" و" التي تتصدر محتوى يتناقض مع ما يقتضيه نفي القضية السابقة، مثلا:"خالد: كتب عمر الدرس.ليلى: وأنا هو الفائز"؛ لهذا الرابط الخطابي التداولي محتوى مفهومي جديد.

وهذه الاستعمالات لهذا الرابط الإجرائي، يمهد بعضها لبعض، كما أنها استعمالات تستلزم أحداثا ووقائع، من جهة. وهي استعمالات ترتبط بأعمال لغوية، على رأي روبول، وتفترض علاقات زمنية أو سببية أو شرطية بين القضايا للعمل اللغوي، وتتعداها للسياقية، في كثير من الأحيان،أي أن المحتوى الإجرائي للرابط "و"، يتمثل في إعطاء تعليمات حول كيفية بناء السياق المناسب بحسب محتوى القضايا المتلفظ بها، وإعطاء تعليمات تخص نوع الاستنتاج/ الاستدلال الواجب استخلاصه لفهم الخطاب؛ باعتبار أن الرابط على عكس الشاكلة التي تم تقديمه بها سابقا؛ لا يخضع لمدلول واحد ولا لمدلولات محددة، ولا لمعيار، ولا لقاعدة في ذاته، بل للإجراء والسياق وللاستعمال، فالروابط بكل أنواعها وجميع سياقاتها منارات يستهدى بها داخل متاهات الخطاب، تساهم بصورة أساسية في توجيه العمليات التأويلية لهذا الترابط الكلي لقضايا الخطاب، المرتبطة بعضها ببعض، والمتصلة اتصالا تاما بقيود العلاقات النحوية والوظيفية والدلالية والتداولية[38]، فالارتباط الوثيق بين المحتوى الإجرائي للروابط ومحتوى القضايا المترابطة والسياق المدرك، يفسر الآلية التي تم اعتمادها كما ينبغي في تعلم اللغة والكتابة؛ لأن الاستعمال المنتظم لمثل هذه الروابط يساعد على عملية قراءته وفهمه وتأويله.

وفي آخر الأمر، نشير إلى أن الملاحظ على التعامل مع حروف الربط في الدراسات اللغوية المعاصرة، قد اتخذ أبعادا أخرى وتقسيمات جديدة لا تتوافق

وتقسيماتها في الدرس النحوي العربي القديم؛ لأنها تقسيمات اعتمدت التفصيل في طرح قضايا الحروف، كما اعتمدت التخصص والدقة والعمق في بحث شؤونها، بإدخال أبعاد وظيفية ولسانية نصية ودلالية وتداولية إجرائية عليها، وألزمتها قضايا السياق والاستعمال، وأدخلتها عالم بناء النص وتأويله.

الإحالات:

---

[1]– جون كوين، بناء لغة الشعر، ترجمة:أحمد درويش، دار المعارف، مصر،1993، ص22.

[2]– مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة، الشركة المصرية العالمية، لونجمان، القاهرة، ط1، 1997، ص148.

[3]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 2006، ص213.

•الربط فيها آلية مساعدة تقع بين جملتين بسيطتين كل منهما مستقلة عن الأخرى، فيصيران بعد الربط جملة واحدة مركبة تركيب إفراد، والجملة التي تقع بعد الرابط هي الجملة الأصلية، والجملة التي تقع بعده تسمى"الجملة المرتبطة"؛ فإذا ارتبطت جملة بأكثر منها كانت مركبة تركيب تعدد.

[4].الزمخشري(أبي القاسم محمود بن عمر)،المفصل في الإعراب، دار الهلال، بيروت،2003،403

[5]–روبرت دي بو جراند، النص والخطاب و الإجراء، ترجمة: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2007، ص93.

[6]– الزمخشري، المرجع نفسه، ص379.

[7]– ينظر:عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، دار المعارف، القاهرة، ط16، 2007، ج1، ص68.

♦ أكثر الكوفيين يقتصر على تسمية الحروف أدوات. أما تقسيم تمام حسان للحروف الرابطة، إنما هو تقسيم قائم على الممايزة بين الأدوات والحروف، وهو يخالف بذلك رأي المساواة بينهما.

[8]– ينظر: تمام حسان، الخلاصة النحوية ، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000، ص70.

[9]– تمام حسان، اللغة العربية..، ص123.

[10]–ينظر:تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص73–74. وعباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص71.

♦♦حروف المعاني هي لا تفيد معنى الذات ولا الحدث في ذاتها إما أحادية أو ثنائية أو ثلاثية أو رباعية، تختص بوظيفة الربط؛ والحروف عند الزمخشري أقسام هي:1–حروف الإضافة (من–إلى–حتى–في–الباء–اللام– رب– واو القسم–التاء للقسم) والثاني الاسم الحرف(على–عن–الكاف–مذ–منذ) والثالث الفعل الحرف (حاشا–خلا –عدا).2–الحروف المشبهة بالفعل وهي (إن–أن–لكن–كأن–ليت–لعل).3–حروف العطف وهي عشرة أحرف سيأتي تفصيلها. 4–حروف التنبيه؛

وهي: ها، ألا، أما.5-حروف النداء(يا-أيا-هيا-أي-الهمزة-واو الندبة).6-حروف التصديق والإيجاب (نعم- بلى- أجل- جير-أي- إنّ).7-حروف الاستثناء وهي(إلا-حاشى-عدا-خلا).8-حرفا الخطاب(الكاف – التاء اللاحقتان علامة للخطاب).9-حروف الصلة وألفاظها: إن-أن-ما-لا-من-الباء(لتأكيد النفي والإيجاب).10-حرفا التفسير:وهما:أي-أن،فأي لتفسير المفردات لما قبلها، وأما فللجمل.11-الحرفان المصدريان:ما-أن.12-حروف التحضيض: وألفاظها: لولا – لوما – هلا – ألا – ألاّ.13-حرف التقريب: وهو: قد للتحقيق والتقريب.14-حروف الاستقبال: وهي: سوف-السين- أن- لا-لن، قال الخليل، أن سيفعل جواب لن يفعل، كما أن يفعل جواب لا يفعل، لما في لا يفعل من اقتضاء القسم.15-حروف الاستفهام: الهمزة – هل.16-حرفا الشرط: وهما: إن – لو.17-حرف التعليل: كي.18-حرف الردع: كلا.19-اللامات (لام التعريف-لام جواب القسم- اللام الموطئة للقسم-لام جواب لو ولولا- لام الأمر-لام الابتداء-اللام الفارقة بين أن المخففة والنافية.20-تاء التأنيث الساكنة : وتلحق الماضي للإيذان بأن الفاعل مؤنث.21-التنوين: أنواعه الخمسة: الدال على المكانة -الفاصل بين المعرفة والنكرة – العوض من المضاف إليه – النائب مناب حرف الإطلاق – التنوين العالي (لا يلحق إلا القافية المقيدة)، والتنوين نون ساكنة زائدة تلحق أواخر الأسماء لفظا وتفارقها خطا ووقفا.22-النون المؤكدة: (ثقيلة وخفيفة) للمستقبل.23-هاء السكت للوقف: وهي ساكنة تلحق.24-شين الوقف.25-حروف الإنكار.26-حرف التذكر. ينظر: الزمخشري، المفصل،ص379-467. ينظر:تمام حسان، الخلاصة النحوية،ص70-79.

[11]- عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص555. وينظر: ابن عقيل(ت769ه)، شرح الألفية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997، المجلد الثاني، ص61.

♦♦♦ يقول ابن مالك:

تال الحرف متبع عطف نسق *** ك اخصص بود وثناء من صدق

فالعطف مطلقا بواو،ثم، فا *** حتى، أم، أو، ك "فيك صدق ووفا

وأتبعت لفظا فحسب: بل، ولا *** لكن، ك، ، لم، يبد امرؤ لكن طلا

[12]-مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 2003، ج3، 186/185.

[13]- البقرة، الآية:6.

[14]- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية،ج3، ص187.

[15]- ينظر: الزمخشري، المفصل، ص404-405.

[16]-أحمدالمتوكل،دراسات في نحواللغة العربية الوظيفي،دار الثقافة،الدار البيضاء،1986،ص175.

[17]– المرجع نفسه، ص177.

[18]– عمر أبو خرمة، نحو النص: نقد النظرية، وبناء أخرى، عالم الكتاب الحديث، الأردن، ط1، 2004،ص184.

[19]– المرجع نفسه،ص184.

[20]– أحمد المتوكل، المرجع نفسه، ص186.

[21]– الأنبياء، الآية: 26.

[22]– سورة الأعلى: 14–16.

[23] –J.M.Adams ,Linguistique Textuelle ,p05.

[24]– دي بوجراند، المرجع نفسه، ص103.

[25]– المرجع نفسه،ص 346.

[26]– ينظر: المرجع نفسه، ص346–347.

[27]– الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ج1، ص68.

[28]– إلهام أبو غزالة وعلي خليل أحمد، مدخل إلى علم النص(تطبيقات لنظرية روبرت ديبوقراند و ولفجانج دريلسر)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ط2، 1999، ص107.

[29]– المرجع نفسه، ص 107.

[30]– دي بو جراند المرجع نفسه، ص 348.

Halliday M.A.K and R. Hassan ,cohèsion in english, longman,
[31] –london,1976, p27.

[32]– ينظر: محمد الخطابي، لسانيات النص، المركز الثقافي العربي، المغرب،ط2، 2006، ص23. وينظر:أحمد محمود نحلة، علم المعاني، دار العلوم العربية، لبنان، ط1، 1990، ص74.

[33]– موسى عمايرة وآخرون، مقدمة في اللغويات المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان، ط1، 2000، ص 202.

[34]– ينظر: محمد مفتاح، التشابه والاختلاف (نحو منهاجية شمولية)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1996، ص125، 127.

[35]– آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم (علم جديد في التواصل) ، ترجمة: د. سيف الدين دغفوس، د. محمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، لبنان،ط1، 171،2003. ص 169.

[36]– المرجع نفسه، ص173.

[37]– ينظر: المرجع نفسه، ص171–172.

[38]– فان ديك،علم النص، ترجمة: سعيد حسن بحيرى، دار القاهرة للكتاب، ط1، 2001، ص45.